

محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية

د/جمال على محمد يوسف*

ملخص البحث

هدف البحث لتحديد أهم محددات التوافق بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، وقد تناول القسم الأول الإطار العام للبحث، وتناول القسم الثاني الدراسات السابقة، وفي القسم الثالث تم تناول ماهية التوافق وطبيعته ومنافعه ومحددات تحقيق هذا التوافق والتحديات والصعوبات التي تواجهه، وتناول القسم الرابع جهود الهيئات والمنظمات الدولية للتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، أما القسم الخامس فقد تناول تجربة المملكة العربية السعودية، وتناول القسم السادس الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على عينة من البنوك والشركات.

وتوصل الباحث من خلال الدراسة النظرية إلى أهمية تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، فقد اتجهت كثيرا من دول العالم لإصدار معايير محاسبية على غرار المعايير الدولية، أو اعتماد المعايير الدولية، إما رغبة من هذه الدول في الدخول في المنظومة العالمية كنتيجة للعولمة، أو لتنفيذ بنود اتفاقية معينة كما حدث مع دول الاتحاد الأوربي، أو لعدم وجود جهة مستقلة تتمتع بالكفاءة في إصدار المعايير المحاسبية المحلية. بينما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية وجود اختلافات بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير التقارير المالية الدولية، وتوافر المبررات اللازمة للتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في المملكة العربية السعودية، مع مراعاة أن هذا التوافق يتطلب تكلفة عالية متمثلة في تكلفة الاستعانة بمكاتب مراجعة وخبرة عالمية، وتتمثل أهم محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في المملكة العربية السعودية في وجود هيئة سوق المال باعتبار أنها جهة رسمية وقراراتها ملزمة، ووجود سوق مال فعال، والتدريب المستمر للأفراد، وتطوير المناهج المحاسبية بالجامعات.

٢٠١٣

* أستاذ المحاسبة المشارك، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الباحة.

Determinants of Convergence between Saudi Accounting Standards and International Financial Reporting Standards

Abstract

Research aims to identify the most important determinants of Convergence between Saudi Accounting standards and International Financial Reporting Standards. The researcher presented the general framework of the research in the first section, and previous studies in the second section. In the third section the nature of Convergence and benefits and limitations to achieve it, challenges and difficulties faced has been studied. In the fourth section, researcher listed efforts of international bodies and organizations to comply with International Financial Reporting Standards. Section V has been allocated to study the experience of the Kingdom of Saudi Arabia. In Section VI, researcher presented the results of the field study, which was conducted on banks and businesses.

The researcher emphasized through theoretical study on the importance of Convergence with International Standards. He explained the choice of countries by the following facts: the commitment of countries to enter the global system due to globalization or to implement the terms of a special agreement, as that is produced with the countries of the European Union, or the absence of an independent and effective authority in the publication of local accounting standards. Although the results of the field study demonstrated differences between Arabia accounting standards and international accounting standards, the author highlights the availability of justifications in Saudi Arabia; he explained that Convergence requires a high cost shown in the use of review boards and international accounting. The most important determinants of Convergence with International Financial Reporting Standards in the Kingdom of Saudi Arabia is the presence of an effective Capital Market as it is an official Authority and obligation decisions, and continuous training of personnel in the field of accounting and curriculum development in Saudi universities.

القسم الأول إطار البحث

مقدمة :

تتزايد أهمية التقارير المالية في ظل عولمة الأسواق المالية وتطور الاتصالات ونشر التقارير المالية على شبكة الإنترنت لدعم كفاءة هذه الأسواق، وتتزايد معها فكرة تبني معايير محاسبية مشتركة أو موحدة لإعداد تلك التقارير، حيث أصبح على الشركات إعداد تقارير مالية مقبولة دولياً أو على الأقل في الدول التي يتم تداول الأسهم بها. وقد أصبح التوافق Convergence مع معايير المحاسبة الدولية والاعتماد على معايير محاسبية عالية الجودة مرحلة من مراحل التنمية واتجاهاً ضرورياً لتعزيز والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي العالمي والاندماج في النظام الاقتصادي العالمي (Boka M., 2010, pp. 89-92). وفي ظل الوضع الاقتصادي الدولي الحالي هناك حاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لشفافية المعلومات المالية، حيث يتسم الوضع الاقتصادي العالمي الحالي بتحرر حركة رؤوس الأموال والاتجاه لعولمة الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي الاتجاه لعولمة المحاسبة (Ana-Maria & Octavian F., 2012, pp.77-83).

ويعمل مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام ٢٠٠١ من أجل تطوير مجموعة موحدة وعالمية وعالية الجودة من معايير التقارير المالية الدولية، تتسم معلوماتها بالشفافية والقابلية للمقارنة (David T.& Thomas R., 2005, pp, 589-608)، ويبدى المجلس تعاونه مع الدول التي تقوم بإصدار معايير محاسبية محلية لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية (IFRS, 2008, p. 3). حيث تلزم تلك المعايير الإدارة بتقديم تفسيرات صحيحة لما تحويه التقارير المالية من معلومات مالية (Greuning V. H., 2006, p.8). وينصب اهتمام المجلس على أهمية الإفصاح والشفافية معا باعتبارهما من أهم أعمدة الاقتصاد الحر في العصر الحديث، وبالتالي فإن إدارة المنشأة مطالبة بتوفير المعلومات والبيانات المتعلقة بأنشطتها ووضعها تحت تصرف المساهمين، وأصحاب الحصص، والمتعاملين في السوق، وإتاحة الفرصة لمن يريد الإطلاع على تلك المعلومات والبيانات وعدم حجبها، عدا تلك المعلومات التي من شأنها الأضرار بصالح المنشأة، فيجوز للإدارة الاحتفاظ بسريتها (Hollis A., & Morton P., 2001, pp.417-434).

ومع تزايد تأثير العولمة على الاقتصاديات المحلية، من خلال تبسيط القواعد، وتطوير القوانين، وإجراء إصلاحات في الأسواق المحلية، وتوسيع مشاركة القطاع الخاص ليكون شريكا أساسيا في عملية التنمية الاقتصادية، تزايدت الحاجة لإيجاد توافق بين معايير المحاسبة المحلية والدولية في

معظم دول العالم وخاصة الدول النامية التي لا تملك منظمات مهنية متخصصة وقوية لإصدار المعايير المحاسبية وتطويرها، بغرض تحقيق درجة أكبر من الشفافية على المستوى العالمي بما يسمح بالدخول في إطار المساءلة العالمية. (د/لطيف زيود وآخرون، ٢٠٠٧، ص، ٦٥)

ويقصد الباحث بالتوافق مع معايير التقارير المالية الدولية كل من معايير المحاسبة الدولية الصادرة قبل ٢٠٠١، ومعايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards(IFRS) الصادرة بعد ٢٠٠١، والإيضاحات الصادرة عن لجنة تفسير معايير التقارير المالية. International Financial Reporting interpretations Committee (IFRIC)

طبيعة المشكلة

تتضح أهمية معايير التقارير المالية الدولية في أن العديد من الدول تعتمد في إصدار معاييرها المحلية على تلك المعايير، فقد أقر الاتحاد الأوروبي تطبيق معايير المحاسبة الدولية بداية من عام ٢٠٠٥، وقد وصل عدد الدول التي تستخدم المعايير الدولية أكثر من مائة دولة (رضا صالح، ٢٠٠٩، ص ٤)، غير أنه لم يتم التوصل بعد إلى آلية لضمان تحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية المحلية، وبذلك تبقى المشكلة قائمة في وجه الشركات العالمية والهيئات ذات الأنشطة الدولية التي يتعين عليها صياغة معلوماتها المالية بأشكال عديدة للوفاء بالمطلبات التنظيمية التي تختلف من مكان لآخر.

وتتمثل مشكلة البحث بصورة أساسية في أن البيئة في الوطن العربي بصفة عامة وفي المملكة العربية السعودية بصفة خاصة تشهد مجموعة من التحديات في ظل الوضع الراهن على كافة الأصعدة، مما يتطلب إيجاد آلية تمكن من العمل على كافة الأصعدة، وبكفاءة عالية لمواكبة متطلبات القرن الحادي والعشرون. وعلى صعيد مهنة المحاسبة فإن الأمر يتطلب التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مما يتطلب معرفة محددات هذا التوافق. والسؤال الأساسي الذي يحاول البحث الإجابة عليه هو هل تم الإيفاء بمحددات التوافق في المملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية، وإلى أي مدى، وفي أي القطاعات، وما هي العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق هذا التوافق؟

وفي هذا الصدد فإن توافر العوامل الضرورية لإيجاد توافق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية أصبح الهدف الذي يسعى لتحقيقه مجلس معايير المحاسبة الدولية منذ عام

٢٠٠١ حيث يعمل على إصدار معايير محاسبية عالية الجودة، تؤدي إلى الشفافية وقابلية المعلومات للمقارنة حتى يمكن مساعدة المستثمرين في أسواق المال وغيرهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية (Paul Pacter, 2005,p28). ويتطلب ذلك توفير المناخ المناسب لاقتصاد السوق الحر، وتطوير القوانين واللوائح والقواعد القانونية المنظمة لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتهيئة الظروف الملائمة لإيجاد مثل هذا التوافق، ومعرفة متطلبات التأهيل التي يجب توافرها في الذين يقدمون الخدمات المحاسبية، ومدى القدرة على تطبيق معايير التقارير المالية، وسرعة الاستجابة لإجراء التعديلات على هذه المعايير لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال التي تتصف بديناميكية التغيير والتطور سواء في الأساليب الإدارية أو الأنشطة الاقتصادية أو التطورات المتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات على مستوى العالم.

هدف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي من إجراء البحث في معرفة أهم محددات تحقيق التوافق بين معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة بالمملكة العربية السعودية من وجهة نظر معدي ومستخدمي تلك التقارير، وبالتالي يمكن تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

- ١- إبراز مدى توافق البيئة بالمملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية.
- ٢- دور الهيئات والمؤسسات المهنية والعلمية في تحقيق هذا التوافق.
- ٣- مدى توافق المعايير المحاسبية السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية.
- ٤- دور الشركات ومكاتب المحاسبة والمراجعة والجهات التنظيمية مثل هيئة سوق المال والبورصة والجهات الأخرى في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.
- ٥- مدى استعداد معدي التقارير المالية لهذا التوافق.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في كونه يناقش موضوع من الموضوعات الهامة والمطروحة على الساحة العالمية، كذلك فإن المملكة العربية السعودية ذات تجربة رائدة في عملية إصدار معايير محاسبية محلية، وسوف تتحول في المستقبل القريب لمعايير المحاسبة الدولية، كما أن بعض القطاعات بالمملكة مثل البنوك تتبنى تطبيق بعض معايير المحاسبة الدولية. ومن الناحية التطبيقية فإن البحث يعتبر هاماً في استبيان أهم محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

فروض البحث :

لتحقيق الهدف من إجراء البحث فإن البحث يسعى لاختبار صحة الفروض التالية:

- ١- توجد اختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية.
- ٢- تتوافر مبررات التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة العربية السعودية.
- ٣- لا تف البيئية بالمملكة العربية السعودية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

منهجية البحث :

أعتمد الباحث على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، حيث قام باستخدام المنهج الاستنباطي في إعداد الإطار النظري للدراسة وصياغة مشكلة وفروض البحث، وتم ذلك من خلال مراجعة ما أمكن التوصل إليه من المراجع والدوريات العلمية المتخصصة والإصدارات المهنية في مجال المحاسبة. كما استخدم الباحث المنهج الاستقرائي في الدراسة الميدانية من خلال تجميع بيانات البحث وإجراء دراسة ميدانية وعمل استبيان Questionnaire للتوصل إلى الحقائق ودراسة الوضع الحالي بالمملكة والاتجاهات المستقبلية.

تنظيم البحث

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم تقسيمه إلى سبعة أقسام وذلك على النحو التالي:

القسم الأول : إطار البحث.

القسم الثاني : الدراسات السابقة.

القسم الثالث: طبيعة وماهية ومحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

القسم الرابع: جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

القسم الخامس: تجربة المملكة العربية السعودية.

القسم السادس: الدراسة الميدانية.

القسم السابع: الخلاصة والنتائج والتوصيات.

القسم الثاني الدراسات السابقة

في هذا القسم يتناول الباحث أهم الدراسات المرتبطة بموضوع البحث التي تم إجرائها في الفترة الأخيرة (بعد عام ٢٠٠٥)، وذلك بعد أن تبنت الكثير من الدول تطبيق معايير المحاسبة الدولية وأبرزها دول الاتحاد الأوروبي، وغيرها من الدول، ومعرفة أهم نتائجها، ثم تقييم تلك الدراسات، واستخدام النتائج التي يتم التوصل إليها في إجراء الدراسة الميدانية بالمملكة العربية السعودية.

فقد هدفت دراسة (Hope K., & Kong T., 2006, pp.1-2o) على إبراز دور معايير المحاسبة الدولية في تحقيق النمو في أسواق رأس المال، وأجريت على ٣٨ دولة تطبق المعايير الدولية، ودراسة مجموعة من العوامل منها قانون الأوراق المالية، وقوة وصرامة القوانين، واستعداد الدول لاستقبال الاستثمارات الأجنبية، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين النمو في أسواق رأس المال واعتماد المعايير الدولية، كما أن اعتماد المعايير الدولية يحسن الرقابة والشفافية ويحسن التقارير المالية. وتناولت دراسة أخرى العوامل التي تؤدي إلى الاختلاف في المحاسبة بين الدول ومن أهمها، اختلاف العوامل السياسية والاقتصادية، والعوامل المرتبطة بالمنشأة، مثل النظم، والقوانين، والعوامل الثقافية، والتقدم التكنولوجي، وحجم الاستثمارات في الدول الأخرى، والدور الذي تلعبه المنظمات المهنية، ومدى ملائمة تطبيق الـ IFRS في الاقتصاديات الأخذة في النمو، وذلك من خلال دراسة حالة دولة كازاخستان، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن الميزة الرئيسية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية تكمن في تحسين نظم المحاسبة المحلية والوصول إلى العالمية وزيادة شفافية القوائم المالية، وتعتبر صعوبة التحول هي العقبة الأساسية، فضلا عن فقد السمات المميزة للنظام المحاسبي المحلي (David T. and others, 2007, pp. 82-110).

وأجريت دراسة (Mark T., & Gregory S., 2007, pp.1-42) على المنشآت غير الأمريكية التي تطبق الـ GAAP ، وقد كانت عينة الشركات المختارة من قبل ٢٧ دولة من ٦ قارات ممثلة جغرافيا واقتصاديا وسياسيا وثقافيا لمختلف الدول والتطبيق على ١٧٨ منشأة للدول المختارة، وتوصلت الدراسة إلى أن معظم المنشآت التي تطبق الـ GAAP تقوم بإجراء تسويات لتحقيق التوافق مع المعايير الدولية، وأن التوافق المحاسبي بين المعايير المحاسبية قد ينتج طرق محاسبية قابلة للمقارنة ولكن من المهم وجود تنظيم فعال في الدول التي تسعى لتحقيق التوافق.

وتناولت دراسة (Theresa D., and others, 2008, pp.1-14) اختبار أثر تطبيق الـ IFRS على بعض دول الاتحاد الأوروبي (إنجلترا وأيرلندا وإيطاليا) ولقد ركزت تلك الدراسة على هذه الدول باعتبار

أن البيئة المحاسبية المحلية متشابهة في إنجلترا وأيرلندا ولديهم نفس الخبرة والتجربة في تطبيق الـ IFRS، بينما يختلف تأثير القوانين والثقافة الإيطالية على إعداد التقارير المالية عند تطبيق الـ IFRS، ففي إنجلترا وأيرلندا يتم التركيز على احتياجات حملة الأسهم، بينما في إيطاليا يكمن التركيز على احتياجات الدائنين باعتبارهم أكثر مستخدمي القوائم المالية أهمية. وشملت عينة الدراسة ١٧٥ شركة (١٣٨ شركة في إنجلترا، و ٢٧ شركة في إيطاليا، و ١٠ شركات في أيرلندا). وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تطبيق الـ IFRS ليس عملية سهلة ويتطلب تغيير في النظم الداخلية وطرق المعالجة المحاسبية لبعض البنود وكذلك طرق التقييم، كما أن التقارير المالية للشركات الإيطالية تأثرت أكثر حيث زادت درجة تعقيدها وكمية المعلومات الإضافية المفصّل عنها (٧٣ صفحة إضافية في التقرير عما سبق)، وتختلف تكلفة تطبيق الـ IFRS من شركة لأخرى، ففي بعض الشركات يتطلب الأمر عمل تغييرات جوهرية في بعض طرق التشغيل والمعالجة المحاسبية.

وفي الشركات البرتغالية توصلت نتائج دراسة (Marta S., & Russell C., 2008, pp.75-88.) إلى أن درجة استعداد الشركات لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ترتبط بحجم الشركة، ومعدل الربحية، وحجم المعاملات الدولية، وأن أكثر العوامل تأثيراً هو دور مكاتب المراجعة الكبيرة في التشجيع على تطبيق المعايير الدولية. بينما ركزت دراسة (Thomas J., & Herve S., 2008, pp. 480-494.) على مكاسب الإدارة من خلال إدارة الربحية Earnings management كمقياس مباشر لأثر تطبيق الـ IFRS على جودة التقارير المالية وشملت عينة الدراسة ٣٢٧ شركة من ثلاث دول هي استراليا وفرنسا وإنجلترا، وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن دوافع الإدارة والعوامل التنظيمية المحلية تلعب دوراً هاماً في صياغة التقارير المالية.

وتناولت دراسة (Songlan P., and others, 2008, pp.448-468.) الجهود الصينية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بفحص التقارير المالية الخاصة لـ ٧٩ شركة من الشركات المدرجة بالبورصة في الفترة ما بين عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٢ مستخدمة مقاييس الثبات والالتزام والقابلية للمقارنة، وتوصلت الدراسة إلى وجود فجوة في الأرباح بين التقارير المعدة طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية والمعايير المحلية، وأوصت بأهمية توافق المعايير المحاسبية الصينية مع معايير المحاسبة الدولية لتقليل الفجوة في الأرباح وزيادة القابلية للمقارنة. وفي تركيا أشارت نتائج إحدى الدراسات للجهود التي بذلها مجلس معايير المحاسبة التركي للتوافق من المعايير المحاسبية الدولية، حيث ألزم الشركات التي تتداول أسهمها في بورصة إسطنبول إعداد التقارير المالية طبقاً للـ IFRS اعتباراً من أول يناير ٢٠٠٥ وذلك حتى تلقى قبولاً دولياً (Yuksel k., and others, 2008, pp.279-294.).

وفي البحرين أجريت دراسة (Joshi & Jasim Al-A., 2008, pp. 41-48) بهدف معرفة مدى إدراك مهنة المحاسبة والمراجعة بالبحرين لأهمية تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة، وقد طبقت الدراسة على عينة شملت ٤٢ محاسب من الشركات المدرجة بالبورصة و٤٨ مراجع من ١١ مكتب مراجعة، وتوصلت نتائجها إلى أن مميزات وفوائد التوافق من المعايير الدولية وتوحيد المعايير المحاسبية اكبر من السلبيات وأوصت بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البحرين لأنها تتميز بموقع جغرافي يجعلها مركزا للنشاط المالي في الشرق الأوسط ولديها خبرة في تطبيق المعايير الدولية.

وركزت دراسة (Devon E., and others 2009, pp.531-537) على الاختلافات بين معايير التقارير المالية الدولية ومعايير المحاسبة الأمريكية ومزايا وفوائد استخدام المستثمرين لمعايير تقارير مالية موحدة، حيث يهتم المستثمر بمقارنة ثلاث عناصر صافي الدخل، حقوق الملكية، العائد على حقوق الملكية، وتناولت الدراسة مقارنة القوائم المالية لشركتين من كبرى شركات الأدوية، وقد وجدت اختلافات بين البنود الثلاث في ظل المعايير الأمريكية والـ IFRS، حيث أن تطبيق مجموعات مختلفة من المعايير يؤدي إلى قرارات مختلفة.

وتناولت دراسة (Luzi H., and others, 2009, pp. 1-103) تحليل العناصر الاقتصادية والسياسية المتعلقة بتطبيق الـ IFRS في المملكة المتحدة وتقييم التأثير المحتمل لتطبيقها على جودة التقارير المالية وإمكانية مقارنة المعلومات المالية للمنشآت داخل المملكة المتحدة، وتقييم تطبيق تلك المعايير على سوق المال، والتكاليف المحتملة من الانتقال من تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بالمملكة المتحدة وتبنى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وقد توصلت إلى أن تطبيق الـ IFRS يؤدي لزيادة جودة التقارير المالية وإمكانية مقارنة المعلومات المالية، مما يعود بالفائدة على الاستثمار داخل المملكة المتحدة، والفائدة على المستثمرين من خلال نوعية المعلومات المالية الموفرة لهم، كما يؤدي إلى توفير تكلفة إعداد التقارير المالية في المستقبل، خاصة بعد التخلص من تكلفة إجراء التسويات الناتجة عن تطبيق المعايير المحلية ومعايير التقارير المالية الدولية.

وأجريت دراسة (Wen Qu, M.F.& Judy O., 2012, pp. 187- 196) على عينة من ٣٠٩ لأسهم الشركات المساهمة الصينية، لاختبار مدى كفاءة القرارات الاستثمارية قبل وبعد تطبيق الـ IFRS، وتوصلت إلى أن التوافق مع الـ IFRS تمكن المستثمرين من اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، وأوصت الدراسة مجلس معايير المحاسبة الدولية بالمضي قدما لتشجيع الدول النامية لتحقيق للتوافق المحاسبي. وتناولت دراسة (Appah Ebimobwei, 2012,, pp. 159- 165) مشكلات تحقيق التوافق بين معايير المحاسبة المحلية في بعض الدول النامية ومعايير التقارير المالية الدولية، وتوصلت لضرورة وجود جهات تنظيمية للمعايير المحاسبية في الدول النامية لتقليل الاختلافات بين التقارير المالية المعدة وفقا لمعايير محلية والمعدة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

وعلى صعيد الوضع في المملكة العربية السعودية هدفت دراسة (Sawsan H.,2006, pp, 51-76) إلى معرفة مدى قابلية القوائم المالية بالمملكة للمقارنة، وذلك من خلال تحديد درجة التوافق بين الشركات الصناعية السعودية فيما يتعلق بالتطبيق المحاسبي، ودرجة الثبات، والتغير في طرق القياس بالتطبيق على الشركات المدرجة في البورصة في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢، ولتحقيق هذا الهدف تم تجميع البيانات من القوائم المالية لـ ٢٩ شركة وتم اختبار الممارسات المحاسبية لمجموعة من العناصر (طرق تقييم الأسهم، والشهرة، وتقدير التكاليف، وأسس تقييم الأصول الثابتة وإهلاكها، والاستثمارات الأجنبية)، وقد أشارت نتائج هذه الدراسة إلى وجود اختلافات جوهرية في طرق معالجة الاستثمارات، والشهرة، وتكاليف البحوث والتطوير. وتناولت دراسة (ياسر الجرف، ٢٠١٠) أهمية تطوير معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية لتحقيق التوافق مع معايير المحاسبة الدولية، وضرورة إيجاد ممارسات محاسبية تتوافق مع المعايير الدولية، وتوفير قراءة موحدة للتقارير المالية لإضفاء المصداقية على المعلومات المحاسبية وإمكانية الوثوق بها والاعتماد عليها.

تحليل وتقييم الدراسات السابقة

من العرض السابق للدراسات المرتبطة بموضوع البحث يلاحظ أن بعض هذه الدراسات تناولت المشاكل والعقبات التي تواجه تطبيق الIFRS في بعض الدول، وركزت دراسات أخرى على العوامل التي تؤدي إلى اختلاف النظم المحاسبية بين الدول، وأهمية تطبيق الIFRS، وأخرى تناولت أثر المعايير المحاسبية الدولية على تطوير المعايير المحاسبية المحلية، وأهمية التوافق المحاسبي، والحوافز والمكاسب التي يمكن تحقيقها إذا تم تطبيق الIFRS. ولم تتناول الدراسات السابقة محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية خاصة في الدول العربية، ويلاحظ أن معظم الدراسات السابقة ركزت على إظهار أهمية تطبيق المعايير الدولية نتيجة العولمة، ولتحقيق الشفافية على المستوى العالمي، وإمكانية مقارنة المعلومات المالية، دون أن تأخذ في الاعتبار وجود معايير محاسبية محلية تم وضعها مراعاة للظروف البيئية لكل دولة، والفكر الاقتصادي السائد، والقوانين والتشريعات التي تنظم مختلف الأنشطة بكل دولة.

كما أن بعض الدراسات ركزت بصفة خاصة على تطبيق الIFRS، أو إصدار معايير محاسبية محلية على نمط المعايير الدولية، دون مراعاة الاختلافات بين الدول سواء كانت تلك الاختلافات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو قانونية. وبالتالي فإن دراسة محددات التوافق مع المعايير الدولية تعتبر هامة في الوقت الراهن، وتلك المحددات قد تختلف من دولة لأخرى، فقد يتطلب الأمر على سبيل المثال، إحداث تغييرات في القوانين والتشريعات والنظم الاقتصادية السائدة، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة اللازمة لتحقيق هذا التوافق.

القسم الثالث

طبيعة وماهية ومحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

تعتبر معايير التقارير المالية الدولية مظهر من مظاهر العولمة بين الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث ترغب الدول ذات الاقتصاديات الناشئة في تحقيق الفوائد الاقتصادية التي يوفرها اعتماد وتطبيق نوعية جيدة من معايير المحاسبة، وتواجه الدول النامية تحديات لتكييف نظمها الاقتصادية وهياكلها التنظيمية مع متطلبات الاقتصاد العالمي (Ball R., 2006). وتسعى الدول المتقدمة لفرض هيمنتها السياسية ونظمها المالية على الدول النامية من أجل إنعاش الأسواق المالية العالمية وزيادة الثروة، لذلك فإن الاقتصاديات الناشئة والدول النامية تسعى للمشاركة في زيادة ثروتها من خلال مشاركتها الدول المتقدمة، طمعا في الحصول على جزء من الثروة، وتدرك الدول المتقدمة بأن الدول النامية تتمتع بقدر أكبر من الثروة (خاصة الثروات الطبيعية) ولا تواجه نفس القيود المالية (Arndt P., & Sikka P., 2001, p.478). وتواجه الدول النامية بعض التحديات عند تطبيق تلك المعايير، مثل تغيير الثقافة، وتطوير النظم الاقتصادية والإدارية والتشريعية والمحاسبية (Fantes A., & Craige R., 2005, p. 416). فتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أو التوافق معها ليس كافيا للتغلب على انتشار حالات الغش والرشوة والفساد في بعض الدول، بل يتطلب الأمر تطوير القوانين والتشريعات لكي يؤدي التوافق المحاسبي لمزيد من الترابط بين الاقتصاديات، وهذا ما ينادي به البنك الدولي World Bank وصندوق النقد الدولي International Monetary Fund ومنظمة التعاون الاقتصادي The Organization for Economic Co-Operation Development. (Sattle P., 2003, p.3). ولتحقيق التوافق فإن هناك متطلبات ينبغي الوفاء بها، مثل تنفيذ سياسات التجارة الحرة، والخصخصة، وإلغاء القيود، والإصلاح المالي والضريبي لكي يتحقق النمو في الدول المتقدمة والنامية معا (مداني بن بلغيث، ٢٠٠٦، ص ١٨).

ماهية التجانس والتوافق المحاسبي

تزايد الإدراك لأهمية تجانس المعلومات المحاسبية في الأسواق المالية العالمية، حيث تستخدم تلك المعلومات في اتخاذ القرارات من أجل استثمار آمن خاصة بعد الإتجاه نحو عولمة الأسواق المالية (Tisdell C., 2001, p. 587). ويقصد بالتجانس Harmonization تبني سياسات محاسبية متماثلة أو متطابقة لكل المنشآت أو المؤسسات أو الشركات في الدولة الواحدة، أو توحيد الممارسات المحاسبية بين مختلف الدول (Herman D., & Thomas, 1995, .254)، وقد يكون التجانس قانوني Legal إذا كانت الممارسات المحاسبية خاضعة لجهات تنظيمية، أو مادي Material إن لم تكن الممارسات المحاسبية خاضعة لجهات تنظيمية (Van Der T., 1998, p.158). ومفهوم التجانس

مرتبط مباشرة بالسياسات المحاسبية، وإطار السياسات المحاسبية خاضع لتنظيمات قانونية أو معايير محاسبية. وقد يشير مصطلح Harmonization للتجانس بين معايير المحاسبة المحلية والدولية طالما أن المعايير تتفق فيما تحويه، أما التوافق Convergence فهو يشير إلى وجود مجموعة أكثر تشددا من القواعد والتي من خلالها يلتزم الأعضاء على أتباع نفس أو ممارسات محاسبية متشابهة جدا (South Indian Bank, 2009, p.4). وقد يقصد بالتوافق تحقيق التقارب في المعايير المحاسبية سواء على المستوي الدولي أو المحلي، مثال ذلك الجهود التي يبذلها مجلس معايير المحاسبة الأمريكية لتحقيق التوافق بين المعايير الدولية والأمريكية (FASB, 2003, P.3). ويرى الباحث أن التوافق أو التجانس مصطلحات تهدف لإصدار معايير المحاسبة المحلية بالطريقة التي تمكن من إعداد تقارير مالية يمكن مقارنتها مع التقارير المالية التي يتم إعدادها باستخدام المعايير الدولية، ويعتمد تحقيق التوافق على وجود علاقات بين لجان معايير المحاسبة المحلية ولجنة معايير المحاسبة الدولية.

منافع تحقيق التوافق مع الـ IFRS

يحقق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية كثيرا من المنافع للاقتصاد والمستثمرين، ومنافع للصناعة، ولمهنة المحاسبة، حيث يؤدي التوافق مع معايير الـ IFRS إلى نمو حركة التجارة الدولية، وتسهيل والمحافظة على كفاءة الأسواق المالية، وزيادة رؤوس الأموال وزيادة الاستثمارات الدولية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي نمو الاقتصاد العالمي، (Bradshaw M.B., & G. Miller, 2004, p.798). ويشجع المستثمرين للاستثمار خارج دولهم حيث يهتم المستثمرون بأن تكون المعلومات المالية ملائمة، وموثوق فيها، ومفصح عنها في الوقت المناسب، وقابلة للمقارنة (Watts, R., 2003, p. 289)، ويساهم في إعداد تقارير مالية بجودة عالية مما يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين (Holthausen, R., 2003, p. 274)، (Kamala R. R., 2009, p. 20)، كما يساهم أيضا في انتعاش الصناعة على مستوى العالم، حيث يتم جذب رؤوس الأموال الأجنبية بتكلفة منخفضة (Watts, R., 2003, p.211)، ولكن إذا اختلفت المعايير المحاسبية من دولة لأخرى فإن ذلك سوف يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد التقارير المالية، وصعوبة انتقال رؤوس الأموال الأجنبية (Alfredson, K., and others, 2005, p. 7). ويؤدي التوافق المحاسبي إلى إمكانية أداء الخدمات المحاسبية المختلفة بين دول العالم مما يعني زيادة الإيرادات الناتجة عن ممارسة المهنة عبر العالم حيث يمكن أداء مهنة المحاسبة بين مختلف الدول (Peter J. , 2002, p.341). وبصفة عامة يحقق التوافق بين المعايير المحاسبية خفض في تكلفة إعداد البيانات، وإمكانية عقد المقارنات، وتطوير الأسواق المالية، وتسهيل حركة الأموال، وخفض في تكلفة المراجعة وزيادة كفاءتها، بالإضافة للمزايا التنافسية بين الشركات (متولي فايد، ٢٠٠٠، ص ١٢-١٧).

محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

اهتمت دول العالم بتنظيم السياسات المحاسبية بعدة وسائل أهمها الإصدار الرسمي لما يعرف بمعايير المحاسبة، حيث تمثلت الرغبة في إجراء هذا التنظيم بناء على عدة اعتبارات تدور حول تنوع قرارات واحتياجات قطاعات وفئات المجتمع للمعلومات المحاسبية، إلى جانب احتمال عدم قدره بعضها في الحصول على المعلومات اللازمة لها، أو الحاجة إلى نوعية خاصة من المعلومات الإضافية التي قد لا تظهرها القوائم المالية أو يتعين الإفصاح عنها بشكل معين (د/شريف توفيق، ١٩٨٧، ص ١٧٤).

ومن أهم المحددات التي يجب مراعاتها لتحقيق التوافق تحديث الأطر القانونية والتشريعية وتدريب مختلف الممارسين داخل وخارج الشركات، والاستعانة بالخبراء (Ding Y. and others, 2007, pp.1-38). لذلك يجب مراعاة متطلبات التأهيل التي يجب توافرها في الذين يقدمون الخدمات المحاسبية، ومدى القدرة على تطبيق معايير التقارير المالية، والاستجابة لتعديل هذه المعايير لمواكبة التغيرات في بيئة الأعمال. وهناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في إصدار معايير محلية أو اعتماد المعايير الدولية أهمها تباين النظم الاقتصادية (Shyam S., 2002, pp. 219-234)، والنظام القانوني للدولة، وطبيعة وهيكل الملكية، واختلاف احتياجات الدول من المعلومات المالية، والنظام السياسي، ومستوى التقدم الاقتصادي، وطرح الأسهم في الأسواق الخارجية، والنظام الضريبي، ووجود هيئة محاسبية مهنية متخصصة. (طلال أبو غزالة، ١٩٩٧)

ورغم أن المعايير المحاسبية المحلية تتباين بتباين الظروف التاريخية، إلا أن ذلك ليس سببا يحول دون إمكانية تحقيق توافق بينها وبين معايير التقارير المالية، ففي الوقت الراهن تسير معظم دول العالم نحو اقتصاد عالمي متكامل مما يتطلب صياغة معايير محاسبية عالمية معترف بها رسمياً، لذلك فإن كثيراً من الدول النامية اعتمدت معايير المحاسبة الدولية على إنها معاييرها المحلية مع تعديل بسيط أو بدون تعديل.

التحديات والصعوبات التي تواجه التوافق المحاسبي

يتطلب تحقيق التوافق التغلب على عدد من التحديات أهمها:

- ١- مازالت الولايات المتحدة لا تطبق المعايير الدولية، وقد يكون ذلك عقبة في حد ذاته باعتبارها أكبر سوق ولها صوت في مجلس معايير المحاسبة الدولية، وقد تعمل على تعطيل إصدار بعض المعايير التي لا تتوافق مع مصالحها (Obeua S., 2005, p. 39).

٢- كثير من الدول اعتمدت المعايير الدولية في التطبيق، وهذه الدول ذات بيانات اقتصادية مختلفة وقوانين وثقافات متنوعة ونظم اجتماعية متباينة، لذلك فقد يكون من الصعب إيجاد توافق بين السياسات الداخلية وتلك المعايير.

٣- توافر وسائل الدعم اللازمة لضمان تطبيق المعايير المحاسبية تطبيقاً سليماً، وذلك ليس بالمهمة السهلة، فعلى الرغم من سعي معظم الدول لإيجاد التوافق فليس هناك ما يضمن تطبيق المعايير المحاسبية بشكل سليم.

٤- من التحديات التي تواجه التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية أو اعتماد تلك التقارير في الدول النامية خاصة الدول العربية، تحديات الثقافة واللغة، والتحديات التنظيمية والقانونية، وسياسات التوظيف في الدول النامية (Evans L., 2004, p. 211).

٥- رغم تبنى العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية، أو إصدار معايير محلية منقحة معها، طبقاً لقدرة الهيئات المنظمة وأسواق المال في إصدار تعليمات ملزمة لتطبيقها، فإن ذلك لا يضمن الحصول على نفس النتائج إذا تم تطبيق تلك المعايير سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول، فقد أثبتت دراسة (Ball R.A., & Wu, 2003, pp.235-270) أن تطبيق معايير محاسبية متشابهة ليس شرطاً في الحصول على نفس النتائج.

يرى الباحث من استقراء الواقع، حيث حالات انهيار كبرى الشركات العالمية، والأزمة المالية العالمية الممتد أثرها حتى الآن، دراسة إمكانية التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بتأني طبقاً لظروف كل دولة، ومعرفة هل تم الوفاء بمتطلبات ومحددات التوافق مع تلك المعايير قبل تنفيذ سياسة منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وغيرهم من المنظمات العالمية التي تهتم بنشر فكر العولمة في نطاق العمل المحاسبي المهني، تارة بالتوحيد وتارة أخرى بالتجانس أو التوافق، سواء كانت تلك الدول مستعدة لذلك أم غير مستعدة، وتارة بترغيب الدول النامية والفقيرة بزيادة الثروة نتيجة تحول تلك الدول لتطبيق معايير المحاسبة الدولية، غير أن النتيجة التي يشاهدها الجميع خلاف ذلك من زيادة الفقر على مستوى العالم، بل أن أكبر حالات الفساد ظهرت في الدول المتقدمة، كما أن الأزمة المالية العالمية مصدرها أيضاً تلك الدول، وقد أدى ذلك إلى زيادة البطالة، وظهور مشاكل أمنية بمصطلحات مختلفة مصدرها الأساسي الدول المتقدمة (Engardio P., & Belton C., 2000, p.41).

القسم الرابع

جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية

يعتبر تنظيم السياسة المحاسبية على درجة كبيرة من الأهمية مما يستلزم وجود كيان مهني يوكل إليه مهمة إصدار المعايير المحاسبية، وتمثل السياسة المحاسبية مجموعة أدوات التطبيق التي تستخدمها المنشأة في إنتاج وتوصيل المعلومات المالية (الشيرازي، ١٩٩١، ص، ٢٠١)، ويقصد بأدوات التطبيق تلك القواعد والأسس والطرق والإجراءات التي يستعين بها المحاسب لتطبيق المبادئ والمعايير المحاسبية وبيان كيفية معالجة بنود العمليات والأحداث الاقتصادية. وتقديراً لأهمية دور المحاسبة من خلال ما تقدمه من معلومات مالية تساهم في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية، فقد اهتمت العديد من الدول بتنظيم السياسات المحاسبية بعدة وسائل أهمها الإصدار الرسمي لمعايير المحاسبة، وقد تمثلت الرغبة في إجراء هذا التنظيم بناء على عدة اعتبارات تدور حول تنوع قرارات واحتياجات قطاعات وفئات المجتمع للمعلومات المحاسبية، إلى جانب احتمال عدم قدره البعض في الحصول على المعلومات المالية، أو الحاجة إلى نوعية خاصة من المعلومات الإضافية التي قد لا تظهرها القوائم المالية أو يتعين الإفصاح عنها بشكل معين (شريف توفيق، ١٩٨٧، ص ١٧٤).

المنظمات التي تسعى للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية

تبذل العديد من المنظمات جهوداً حثيثة لتحقيق التوافق بين المعايير المحاسبية المحلية والدولية ومن أهم المنظمات التي تبذل جهوداً لإيجاد هذا التوافق، مجلس معايير المحاسبة الدولية، (IASB) International Accounting Standards Board ولجنة الاتحاد الأوروبي، European Union Commission (EUE) والمنظمة الدولية للأوراق المالية، International Organization of Securities Exchange (IOSCO) والاتحاد الدولي للمحاسبين، International Federation of Accountants Commissioners (IFAC) والمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، United Nations Economic & Council(ECOSOC) ومنظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، Organization for Economic Cooperation and Development (OECD) وهيئة الأمم المتحدة The United Nations (UN)، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية The Organization For Economic Cooperation and Development (OECD)، والسوق الأوروبية المشتركة European Community (EC) (جمال يوسف، ٢٠١١، ص ٤٧).

فاهتمت الأمم المتحدة بالمحاسبة والتقارير المالية يعكس الانتشار الواسع للشركات المتعددة الجنسية وأثرها على الاقتصاد العالمي، ويهتم الاتحاد الدولي للمحاسبين بتطوير وتحسين مهنة المحاسبة في العالم بمعايير متجانسة قادرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية، كما يتعاون مع الهيئات الأعضاء

ومنظمات المحاسبة الإقليمية وغيرها من المنظمات العالمية، وينسق ويرشد الجهود الرامية إلى توفير بيانات عالمية فنية وسلوكية وتعليمية لمهنة المحاسبة. وتسعى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكذلك السوق الأوروبية المشتركة للتوافق المحاسبي بين الدول الأعضاء في كل منهما (Luzi H., and others, 2009, pp. 46-54.)

وأوصت المنظمة الدولية للجان الأوراق المالية The International Organization of Securities Commissions (IOSCO) بتطبيق معايير التقارير المالية لإمكانية تداول الأوراق المالية عبر الحدود من أجل المصلحة العامة، على النحو الذي يعتبر استخدام مجموعة من معايير التقارير المالية الموحدة بين مختلف الدول أمر غير قابل للجدل لتحقيق توازن مؤقت بين جماعات المصالح المختلفة، ومعايير التقارير المالية الدولية هي الأمل لتحقيق هذا التوازن. ولتحقيق التوافق المحاسبي وقعت اتفاقية عام ١٩٩٥ بين IASB و IOSCO من أجل تهيئة الشركات لإعداد تقاريرها المالية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية كمطلب للـ IOSCO، وكان من بين بنود تلك الاتفاقية خفض المعالجات البديلة لإمكانية إجراء المقارنات بين المنشآت والحد من الاختلاف في التطبيق بين الدول (Choi D. S., 2000, pp. 3-7.)

التوافق في دراسات الـ (FASB)

في ١٨ سبتمبر ٢٠٠٢ تم عقد اتفاقية بين IASB و FASB أطلق عليها Norwalk Agreement، حيث تم الاتفاق لتطوير مجموعة من المعايير المحاسبية الدولية عالية الجودة والقابلة للمقارنة والتشجيع على التوافق بين المعايير المحلية والدولية، وبموجب تلك الاتفاقية فإن كل من الـ IASB، والـ FASB يعملان معا على تطوير المعايير وتنقيحها، وإلغاء بعض المعايير، وإصدار معايير جديدة، ولازالت عملية التطوير والتنقيح وإلغاء بعض المعايير وإصدار معايير جديدة حتى الآن. وقد أدت الأزمات المالية الأخيرة إلى صدور مجموعة من القرارات من هيئة سوق المال الأمريكية تشير إلى تحول التقارير المالية في الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق الـ IFRS، فهئية سوق المال الأمريكية تطالب الشركات الأمريكية بإعداد التقارير المالية طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها الصادرة عن الـ FASB (Devon E. and others, 2009, pp. 531-537.)، وحتى وقت قريب كانت تطالب الشركات الأجنبية التي تتداول أسهمها في البورصة الأمريكية بإجراء تسوية بين صافي الدخل طبقا للمعايير المحلية و الـ GAAP واعتبارا من ٢٠٠٧ تم إلغاء هذا الشرط بالنسبة للشركات التي تطبق الـ IFRS على أن تلتزم جميع الشركات بذلك اعتبارا من ٢٠١٤.

(Alexandra D., & Matthew G., 2010, p. 24.) ، (Nikhil C., and Others, 2009, p.195.)

أسس التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

يساعد التوافق على توفير أرضية مشتركة بين المنظمين والمراجعين للحصول على نفس المعلومات وتسهيل عملية التقييم، وإدارة الموارد بطريقة أفضل، وتوفير معلومات قابلة للمقارنة، مما يزيد من شفافية المعلومات المالية. (Rivera J., 1989, p.321.)، (Su Yue C., 2006, p.16.) وقد بذلت لجنة معايير المحاسبة الدولية جهودا كبيرة لتحقيق التوافق، ففي عام ١٩٩٥ تم الاتفاق بين IASC والمنظمة الدولية للأوراق المالية IOSCO لإصدار مجموعة من المعايير المحاسبية ذات الصلة العالمية، وتم إنشاء لجنة تفسير المعايير عام ١٩٩٧ Standards Interpretation Committee (SIC) ، وفي ديسمبر عام ١٩٩٩ قررت لجنة معايير المحاسبة الدولية إجراء تعديلات وتغييرات في هيكل اللجنة لتحقيق التوافق العالمي، وفي مايو ٢٠٠٠ تم الاتفاق مع الـ IOSCO على قبول ٣٠ معيارا محاسبيا لتطبيقها على المنشآت التي تتبادل أوراقها المالية وخاضعة لإشراف المنظمة الدولية للأوراق المالية. وفي عام ٢٠٠١ بدأت معايير التقارير المالية الدولية IFRS في الظهور، وفي عام ٢٠٠٢ وقعت مذكرة تفاهم بين الـ IASB و الـ FASB لكي تكون معايير التقارير المالية ومعايير المحاسبة الأمريكية متوافقة.

يرى الباحث أن معايير المحاسبة الدولية قد لا تشجع الشركات متعددة الجنسيات على استثمار موارد اقتصادية في الدول النامية، حيث قد تدفعها نحو تمويل عملياتها مع الفروع المنتشرة في الدول النامية عن طريق الاقتراض المحلي، مما يحد من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية. كما أن لجنة معايير المحاسبة الدولية هي هيئة سياسية ومعاييرها تلائم الدول الصناعية ذات القطاع الخاص الكبير، وسوق رأس المال المتطور وبالتالي فإن مستخدمي التقارير المالية في تلك الدول يختلفون عن نظرائهم في الدول النامية، وتختلف المشاكل حيث إن ما قد يعد قضايا هامة في الدول الصناعية الكبرى قد لا يكون ذو أهمية بالنسبة للدول النامية، ومن ثم فليس شرطا أن تكون معايير المحاسبة الدولية والتي تؤسس على احتياجات المستخدمين في الدول المتقدمة ملائمة لاحتياجات المستخدمين في الدول النامية بصفة عامة.

القسم الخامس

تجربة المملكة العربية السعودية

تعتبر الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التابعة لوزارة التجارة الجهة المنوط لها إصدار وتطوير معايير المحاسبة والمراجعة، منذ عام ١٤١٢ هـ (١٩٩١م)، وقبل ذلك التاريخ كانت وزارة التجارة السعودية هي الجهة التي تصدر المعايير المحاسبية، حيث أصدرت وزارة التجارة السعودية مجموعة من معايير المحاسبة متضمنة إطاراً مفاهيمياً شبه كامل من واقع ظروف المملكة (٢٠٠٨) معياراً محاسبياً عبارة عن معيارين للإطار المفاهيمي، ومعياراً للزكاة، وباقي المعايير على خلفية المعايير المحاسبية الأمريكية)، وقد اتخذت هذه المعايير كأساس لبناء معايير المحاسبة لدول مجلس التعاون الخليج العربي(محمد توفيق،٢٠٠٨).

وتعتبر المملكة العربية السعودية من الدول العربية الرائدة في إصدار معايير محاسبة وتطويرها بما يناسب التطورات والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة، لذلك كثيراً من الدراسات تناولت تجربة المملكة من حيث أهمية إصدار معايير المحاسبة وتنظيم السياسة المحاسبية وتقييم الإطار المفاهيمي للمحاسبة، ومتطلبات العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للشركات السعودية وترتيب أولوية إصدار المعايير المحاسبية بالمملكة (محمد توفيق،١٩٨٧، ص١٦٧-٢٣٥)، (محمد توفيق،١٩٨٩، ص١١٣-٢٠١)، (وابل الوابل،١٩٨٩، ص١٧٧-٢١٢)، (محمد توفيق، حمدي قادوس،١٩٩١، ص٩٣-١٦٢)، (محمد توفيق، محمود عبد الفتاح،٢٠٠٤، ص٣٢-٧٤).

ومن أهم انجازات الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين إصدار معايير المحاسبة السعودية التي كانت على درجة عالية من الجودة، فقد أصدرت الهيئة ٢٢ معياراً محاسبياً، و ١١ رأياً مهنياً وتفسيراً حول رسملة تكاليف تمويل المراجعة للأصول الثابتة، وعدداً من مشاريع معايير المحاسبة قيد الدراسة(الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٣)، بالإضافة لمعايير المحاسبة للمنشآت غير الهادفة للربح، ويلاحظ على معايير المحاسبة السعودية ما يلي:

- ١- توجد معايير صادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين ليس لها مقابل في المعايير المحاسبية الدولية (معيار المصروفات الإدارية والتسويقية، ومعيار الزكاة وضريبة الدخل).
- ٢- بعض معايير المحاسبة الدولية تم إلغائها أو معالجتها في معايير محاسبية أخرى مثل معيار تكاليف البحث والتطوير الذي تم إلغائه كمعيار مستقل وتم معالجته كبند من بنود معيار المحاسبة الدولي الأصول غير الملموسة، وتم إلغاء معيار المحاسبة عن الاستثمارات ومعياري الأدوات المالية ودمجهم ضمن محتويات الIFRS7 الأدوات

المالية- الإفصاح. بينما لا زالت توجد معايير محاسبة سعودية مستقلة لمعالجة العمليات السابقة مثل (معيار تكاليف البحث والتطوير، معيار الاستثمار في الأوراق المالية، معيار المحاسبة عن الاستثمار وفق طريقة حقوق الملكية).

٣- توجد اختلافات جوهرية بين بعض معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية والـ IFRS، على سبيل المثال:-

❖ معيار المخزون السلعي

طبقا للفقرة ١١١ من معيار المخزون السلعي السعودي الصادر عام ١٩٩٧ يتم تحديد تكلفة البضاعة المنصرفة على أساس طريقة المتوسط المرجح وإذا تأكد أنها لا تلاءم المنشأة فيجوز لها استخدام طريقة الوارد أولا صادر أولا أو طريقة الوارد أخيرا صادر أولا بشرط أن تفصح عن المبررات التي جعلتها تختار هذه الطريقة، بينما الـ IFRS تمنع استخدام طريقة الوارد أخيرا صادر أولا، لأنها تؤدي إلى تقديرات أعلى لتكلفة البضاعة المباعة، كما يشير نفس المعيار إلى تقدير مخزون آخر المدة بالتكلفة أو السوق أيهما أقل، بينما المعيار الدولي (IAS 2) يقدر مخزون آخر المدة بالتكلفة أو القيمة القابلة للتحقق.(IFRS, 2008, pp. 961-980)، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار المخزون السلعي، الفقرة ١١١).

❖ معيار الإيرادات

تستخدم المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة كأساس لقياس الإيراد ولا توجد أي إرشادات تفصيلية أو معايير إضافية وذلك لتخفيض درجة التعقيد، ومن جهة أخرى سيؤدي ذلك للاعتماد على التقديرات والأحكام الشخصية عند إعداد التقارير المالية. على عكس الحال في المعيار المحاسبي السعودي الإيرادات رقم ٥، "تقاس الإيرادات على أساس السعر المحدد في عملية التبادل بعد استبعاد أي خصم تجاري أو خصم كمية على أساس مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الخصوم نتيجة بيع السلع وتسليمها للعملاء أو تأدية الخدمات أو السماح للغير باستخدام أصول الوحدة المحاسبية. أما الإيرادات المترتبة على عمليات مقايضة السلع والخدمات غير المتجانسة فتقاس على أساس القيمة العادلة للسلعة أو الخدمة المؤداة". (IFRS, 2008, pp.1185-1204)، (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، معيار الإيرادات رقم ٥، الفقرة ١٠٥)

❖ معايير تستخدم القيمة العادلة

معظم معايير المحاسبة الدولية تستخدم القيمة العادلة في القياس المحاسبي، باعتبار أن القيمة العادلة توفر معلومات أكثر ملائمة من معلومات التكلفة التاريخية، مثل المعايير: (IFRS 2,3,4,5,6,7)، (IAS 2,17,18,19,28,32,38,39,40) بينما المعايير المحاسبية السعودية تركز في أغلب فقراتها على استخدام التكلفة التاريخية، فقد ورد في الفقرة ٣٨٨ في الدراسة التحليلية المرفقة لبيان مفاهيم المحاسبة المالية الصادر عن هيئة المحاسبين القانونيين السعودية "استخدام التكلفة التاريخية أمراً ضرورياً لتقييم المقدرة الأساسية للمنشأة على إضافة المنافع الاقتصادية إلى المواد والمنتجات والخدمات التي تشتريها من الغير - سواء كان ذلك بتحويل المواد (منفعة الشكل) أو نقلها (منفعة المكان) أو تخزينها (منفعة الزمن) - بما يؤدي إلى بيع هذه المواد والمنتجات والخدمات بأسعار تفوق تكلفة الحصول عليها...". (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٣)

٤- لقد حدد قرار مجلس إدارة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين رقم ١/٣/٣ بتاريخ ١٤٢٣/٧/١٤ هـ، الموافق ٢٠٠٢/٩/٢١ م، والقرار رقم ١/٢/٥ بتاريخ ١٤٢٣/١٠/٢١ هـ، الموافق ٢٠٠٢/١٢/٢٥ م، المعايير المهنية التي يتعين الالتزام بها في المواضيع المحاسبية التي ليس لها معالجة في المعايير المعتمدة من الهيئة، ففي حالة عدم وجود معيار محاسبي سعودي بشأن موضوع معين، فيجب أن يتم الأخذ بمعايير المحاسبة الدولية مع مراعاة عدم مخالفتها لما صدر من أهداف ومفاهيم المحاسبة المالية ومعيار العرض والإفصاح العام ومعايير المحاسبة والآراء والمعايير الأخرى التي تصدرها الهيئة. وهذا أيضاً يخالف ما ذهب إليه معايير المحاسبة الدولية التي ليس لها مقابل بمعايير المحاسبة السعودية، مثل معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ الأدوات المالية - الاعتراف والقياس، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٤٠ الاستثمار العقاري، ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٤١ الزراعة، وتستخدم تلك المعايير القيمة العادلة كأسلوب قياس يوفر معلومات أكثر ملائمة، بينما أقرت الهيئة الاختيار بين نموذج التكلفة التاريخية ونموذج القيمة العادلة لتقييم الأصول غير المتداولة مثل الاستثمارات العقارية والأصول الحيوية، ويفضل وجود

سوق نشطة لتحديد القيمة العادلة، وغير ذلك من الضوابط التي تعتبر قيوداً لاستخدام نموذج القيمة العادلة (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٣).

٥- مع تزايد إدراك المنظمات والهيئات بأن الاستثمار في الأوراق المالية لا هوية ولا جنسية له، حيث يمكن للمستثمر في أي مكان شراء وبيع الأسهم من خلال الإنترنت، فالأسواق العالمية أصبحت مفتوحة، لذلك أقرت الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين التحول إلى معايير المحاسبة الدولية بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨ وفق خطة عمل ممنهجة وتدرجية.

٦- مع ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية، وازدياد الاعتماد على التمويل الخارجي للشركات، جعل العديد من المهنيين والأكاديميين يدعون إلى التفكير في توافق معايير المحاسبة السعودية مع معايير التقارير المالية الدولية.

٧- كذلك طبقاً للمادة الرابعة عشر من نظام مراقبة البنوك تلتزم البنوك بالمملكة العربية السعودية بتطبيق كل من معايير التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن مؤسسة النقد العربي السعودي، والاسترشاد بالمعايير المحاسبية التي أصدرتها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (نبيل المبارك، سعود العبيد، ٢٠٠٣).

٨- رغم تعدد المنتجات والعمليات المالية الإسلامية وتنوعها بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة في المملكة ومنها على سبيل المثال عمليات المرافحة، التمويل بالمضاربة والمشاركة، بيع السلم، الإستصناع، والمشتقات المالية (Derivatives)، إلا أنه لا توجد معايير محاسبية صادرة عن الهيئة السعودية تعالج تلك المنتجات والعمليات (نبيل المبارك، سعود العبيد، ٢٠٠٣).

القسم السادس

الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة الميدانية إلى التعرف على مدى وجود اختلافات بين الممارسة المحاسبية بالمملكة العربية السعودية ومعايير التقارير المالية الدولية، ومدى توافر محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، ومتطلبات ذلك التوافق، وذلك من خلال اختبار فروض الدراسة الميدانية.

فروض الدراسة الميدانية

تقوم الدراسة الميدانية على اختبار الفروض التالية:

الفرض الأول: توجد اختلافات جوهرية بين معايير التقارير المالية الدولية والممارسات المحاسبية بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الثاني: تتوافر مبررات التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة العربية السعودية.

الفرض الثالث: لا تف البيئة بالمملكة العربية السعودية بمحددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

مجتمع وعينة البحث

قام الباحث بأخذ عينة غير احتمالية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: اختيار عينة من البنوك باستخدام أسلوب العينة الانتقائية وشملت مجموعة من البنوك التجارية والاستثمارية وهي: (بنك البلاد، البنك العربي، بنك الراجحي، البنك الفرنسي، البنك البريطاني).

المرحلة الثانية: اعتمد الباحث على أسلوب العينة الهدفية للحصول على العينة التي تمثل المجتمع لذا تم توزيع القوائم على العاملين في البنوك والشركات، مع التركيز على معدي التقارير.

أساليب جمع البيانات

اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة الميدانية واختبار الفروض على أسلوب قائمة الاستبيان والمقابلات الشخصية، فالاستبيان Questionnaire هو أداة للتوصل إلى الحقائق ودراسة الاتجاهات والآراء، وتجميع بيانات عن الظروف القائمة بالفعل ويفيد في إعطاء الحرية للمبحوث في التفكير والرجوع إلى المصادر التي يحتاجها، وتقليل التحيز سواء من قبل الباحث أو من قبل المبحوث، وتوفير الكثير من الوقت والجهد في جمع البيانات. أما المقابلات الشخصية Interviews لبعض مفردات العينة حيث يفضل بعض الأفراد تقديم المعلومات الشفوية عن المعلومات الكتابية، وارتفاع نسبة الردود، والحصول على معلومات أكثر، والتعرف على ردود وانفعالات المبحوثين والإجابة على استفساراتهم.

أسلوب تحليل البيانات

قام الباحث بعد استلام قوائم الاستبيان وإجراء المقابلات الشخصية بمراجعة تلك القوائم وترميز الأسئلة الواردة بها وتشغيلها على الحاسب الآلي باستخدام الحقيبة الإحصائية SPSS . ويوضح الجدول رقم (١) والجدول رقم (٢) قوائم الاستبيان المسلمة والمستلمة:

جدول رقم (١) يوضح قوائم الاستبيان لعينة بالبنوك

البيان	العدد
عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	٥٠
عدد قوائم الاستقصاء الواردة	٤٥
عدد قوائم الاستقصاء المستبعدة	٤
عدد قوائم الاستقصاء التي أجريت عليها عمليات التحليل الإحصائي	٤١

جدول رقم (٢) يوضح قوائم الاستبيان لعينة الشركات

البيان	العدد
عدد قوائم الاستقصاء الموزعة	٦٠
عدد قوائم الاستقصاء الواردة	٥٠
عدد قوائم الاستقصاء المستبعدة	٥
عدد قوائم الاستقصاء التي أجريت عليها عمليات التحليل الإحصائي	٤٥

تحليل بيانات الدراسة الميدانية واختبار الفروض

تحليل البيانات المرتبطة بالفرض الأول

يعتبر هذا الفرض من الفروض النظرية الذي يتم اختباره من خلال الدراسة والتحليل في الجزء النظري، حيث اتضح وجود اختلافات جوهرية بين المعايير المحاسبية السعودية والمعايير الدولية، كما تختلف الممارسة المحاسبية في البنوك عنها في الشركات.

تحليل البيانات المرتبطة بالفرض الثاني، والثالث

يوضح هذا الجزء عرض وصفي لنتائج الاستبيان المرسله للبنوك والشركات:

- السؤال الأول يهدف إلى التعرف على الفئة التي ينتمي إليها المستقصى منه وقد شملت العينة ٣١,٧% من معدي التقارير المالية حيث يتم إعداد التقارير المالية في جميع البنوك في المراكز الرئيسية، ونسبة ٧٣,٣% من معدي التقارير المالية بالشركات.
- إما السؤال الثاني فقد ركز على الشكل القانوني وكانت النتائج (٨٥,٤% في شكل شركة مساهمة بالنسبة للبنوك، ٨٤,٤% شركة مساهمة بالنسبة للشركات).
- كما أشارت النتائج إلى أن المساهمين يمثلون أهم مستخدمي التقارير المالية في عينة البنوك (٦٨,٣%) و (٨٨,٨%) في الشركات.

- اتفق ٩٥,١% من مفردات عينة البنوك، ٩٥,٥% من عينة الشركات على إن إعداد التقارير المالية طبقاً للمعايير الدولية سيجعلها أكثر موضوعية، و ٩٧,٦% من مفردات عينة البنوك بأن التقارير المالية للبنوك يتم إعدادها طبقاً للمعيار الدولي رقم ٣٠.
- أشار ٥٦% من مفردات عينة البنوك، ٩٥,٥% من عينة الشركات بأن تكلفة إعداد القوائم المالية طبقاً لمعايير التقارير المالية الدولية ستكون مرتفعة.
- يوجد ارتباط بين قيام مكاتب المراجعة الكبيرة بعملية المراجعة وبين الاتجاه إلى تطبيق معايير التقارير المالية الدولية بالبنوك، حيث يعتمد ٥٨,٥% من مفردات العينة على أحد مكاتب المراجعة الكبيرة، ويلجأ ٧٠,٧% إلى هذه المكاتب لطلب خدمات استشارية. وفي عينة الشركات يوجد ارتباط بين قيام أحد مكاتب المراجعة الكبرى بعملية المراجعة وبين الاتجاه إلى تطبيق المعايير الدولية حيث يعتمد ٨٦,٦% من مفردات العينة على أحد المكاتب الكبيرة وتلجأ الشركات إلى هذه المكاتب لتقديم خدمات استشارية.
- وباستخدام معامل سبيرمان لقياس درجة الارتباط بين الاتجاه لتطبيق المعايير الدولية والاعتماد على الخدمات الاستشارية، وإسناد عملية المراجعة لإحد مكاتب المراجعة الكبيرة عند مستوى معنوية ٩٥%، أشارت نتيجة التحليل إلى وجود ارتباط معنوي بين الاتجاه لتطبيق المعايير الدولية والاعتماد على أحد مكاتب المراجعة الكبرى.
- فيما يتعلق بالاتجاه المستقبلي لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أشارت النتائج بأن ٦٥,٩% يؤيدون الاتجاه لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.
- وقد بينت النتائج أن ٦٨,٣% من عينة البنوك، ٩٥,٥% من عينة الشركات يرون أنه مازال هناك الكثير من المتطلبات حتى يتم تطبيق المعايير الدولية.
- وباستخدام مقياس ليكرت لتحديد أهمية التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية أشار ٢٨ من مفردات عينة البنوك (٦٨,٣%) إلى أن التوافق عملية مهمة جداً، وجاء ترتيب مبررات التوافق كما يلي : العامل الأكثر أهمية هو متطلبات الاتفاقيات التجارية ومنظمة التجارة العالمية، يليه تطور الأسواق المالية العالمية والمحلية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات متعددة الجنسيات، وتنامي دور القطاع الخاص، وأقل العوامل أهمية تزايد الطلب على المعلومات. أما عينة الشركات فإن ٢٣ من مفردات العينة (٥١%) يرون أن التوافق عملية مهمة جداً بينما ٣٥% يرون أنها مهمة وليست عاجلة. وعن

مبررات التوافق جاء ترتيبها كما يلي: العامل الأكثر أهمية هو تطور الأسواق المالية العالمية والمحلية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات متعددة الجنسية، وتنامي دور القطاع الخاص، ثم متطلبات الاتفاقيات التجارية الدولية ومنظمة التجارة العالمية وقل العوامل أهمية هو تزايد الطلب على المعلومات.

- أما عن تأثير التطورات الاقتصادية على درجة التوافق مع المعايير الدولية فقد أشار ٥٣,٧% من مفردات عينة البنوك، ٧٥,٥% من عينة الشركات إلى أنها تؤثر بدرجة كبيرة على درجة التوافق مع المعايير الدولية وإن أكثر العوامل أهمية هو تقدم سوق المال بالمملكة، وهو ما يتفق مع النتيجة السابقة.

- وباستخدام مقياس ليكرت لتحديد أهمية العناصر التي تؤثر على درجة التوافق طبقا لعينة البنوك أشارت نتيجة التحليل الإحصائي إلى أن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين تلعب دورا هاما، يليها وجود سوق مال قوي وفعال، ثم التدريب والتأهيل المستمر وتطوير المناهج في الجامعات. أما عينة الشركات فقد أشارت نتيجة التحليل الإحصائي إلى أن التدريب والتأهيل المستمر للمحاسبين يلعب دورا هاما جدا لإيجاد التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، يليه وجود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين.

وطبقا للنتائج السابقة يتم قبول كل من الفرض الثاني والثالث على النحو التالي:

١- أكدت نتائج الدراسة على أهمية التوافق مع معايير التقارير المالية، حيث تتوافر مبررات هذا التوافق والمتمثلة في، متطلبات الاتفاقيات التجارية الدولية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، يليها تطور الأسواق المالية العالمية والمحلية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات متعددة الجنسيات، وتنامي دور القطاع الخاص.

٢- أشارت نتائج الدراسة الميدانية (سواء من خلال المقابلات الشخصية، أو من خلال قوائم الاستبيان) بأن تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة يتطلب تكلفة عالية متمثلة في تكلفة الاستعانة بمكاتب مراجعة عالمية وبيوت خبرة عالمية.

٣- أكدت نتائج الدراسة الميدانية على أن محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية تتمثل في أهمية دور هيئة سوق المال لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، وجود سوق مال قوي وفعال، تدريب وتأهيل مستمر للأفراد على استخدام معايير التقارير المالية الدولية، تطوير المناهج في الجامعات.

القسم السابع

الخلاصة والنتائج والتوصيات

تناول الباحث بالدراسة والتحليل والاختبار محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية بالمملكة العربية السعودية، وقد تناول القسم الأول الإطار العام للبحث. وتناول القسم الثاني الدراسات السابقة التي تناولت التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية مع التركيز على الدراسات التي صدرت بعد عام ٢٠٠٥. وفي القسم الثالث تم تناول ماهية التوافق وطبيعته ومنافعه ومحددات تحقيق هذا التوافق والتحديات والصعوبات التي تواجهه. وتناول القسم الرابع جهود الهيئات والمنظمات الدولية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية. أما القسم الخامس فقد تناول تجربة المملكة العربية السعودية، مع إيضاح جهود الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين في إصدار معايير المحاسبة واجبة التطبيق في المملكة، كما تم تناول بعض الاختلافات الجوهرية بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية، والمعايير المحاسبية التي يتم تطبيقها في البنوك. وتناول القسم السادس الدراسة الميدانية التي تم إجرائها على البنوك والشركات واختبار فروض الدراسة الميدانية.

وتضمن القسم السابع الخلاصة والنتائج والتوصيات، واستخلص الباحث من خلال الدراسة النظرية أهمية تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، فقد اتجهت كثيرا من دول العالم لإصدار معايير محاسبية على غرار المعايير الدولية، أو اعتماد المعايير الدولية، إما رغبة من الدول في الدخول في المنظومة العالمية كنتيجة للعولمة، أو لتنفيذ بنود اتفاقية معينة كما حدث مع دول الاتحاد الأوربي، أو لعدم وجود جهة مستقلة تتمتع بالكفاءة في إصدار المعايير المحاسبية المحلية. وقد أوضحت الدراسة النظرية منافع تحقيق التوافق والصعوبات والتحديات التي يواجهها تحقيق التوافق، والجهود المبذولة من قبل المنظمات العالمية لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية.

أما نتائج الدراسة الميدانية فقد كانت على النحو التالي:

١- وجود اختلافات بين معايير المحاسبة السعودية ومعايير المحاسبة الدولية وكذلك معايير

التقارير المالية الدولية.

٢- توافر المبررات اللازمة للتوافق في المملكة العربية السعودية مع معايير التقارير المالية

الدولية نتيجة الاتفاقيات التجارية الدولية ومتطلبات منظمة التجارة العالمية، وتطور

الأسواق المالية العالمية والمحلية، ثم زيادة الأنشطة العالمية للشركات متعددة الجنسيات، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مختلف المجالات.

٣- تحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية بالمملكة يتطلب تكلفة عالية متمثلة في تكلفة الاستعانة بمكاتب مراجعة عالمية وبيوت خبرة عالمية.

٤- تتمثل محددات التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في وجود هيئة سوق المال باعتبار أنها جهة رسمية وقراراتها ملزمة، ووجود سوق مال فعال، والتدريب المستمر للأفراد، وتطوير المناهج المحاسبية بالجامعات السعودية.

وبناء على النتائج السابقة يقدم الباحث مجموعة من التوصيات على النحو التالي:

١- الاهتمام بتطوير معايير المحاسبة الصادرة عن الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، نتيجة التطورات الاقتصادية والتكنولوجيا والاجتماعية، حيث أن التطوير المستمر والدائم لبعض المعايير المحاسبية أمر طبيعي لتوفير المعلومات الملائمة لمتخذي القرارات الاقتصادية.

٢- الاهتمام باستكمال بناء معايير محاسبية محلية مشتقة من واقع المملكة الاقتصادي وتعديلها بشكل مستمر لمواكبة كافة التغيرات والتطورات.

٣- الاستفادة من تجارب الدول التي قامت بإجراءات جادة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية، مع عدم الاستعجال في اعتماد معايير محاسبية دولية للتطبيق في البيئة المحلية دون إجراء الدراسات اللازمة للتأكد من إمكانية التطبيق.

٤- التعاون بين الدول العربية في تدريب وتأهيل الموارد البشرية وتطوير وتحديث المعايير المحلية والتنسيق مع المنظمات المهنية العالمية والمحلية.

٥- تحتاج المملكة لإستراتيجية مناسبة عند تحديد المتطلبات اللازمة لتحقيق التوافق مع معايير التقارير المالية الدولية في حالة رغبة المنشآت بالمملكة في التعامل الدولي، ويعتبر هذا البحث نواة لتحديد تلك المتطلبات.

٦- إجراء مزيد من الدراسات تتناول آثار التوافق المحاسبى بالمملكة مع معايير التقارير المالية الدولية.

المراجع

المراجع العربية:

- ١- د/جمال على محمد يوسف، ٢٠١١، " قياس مستوى التوافق بين معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقارير المالية الدولية "، المجلة العربية للإدارة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، العدد ٢.
- ٢- د/رضا إبراهيم صالح، يوليو ٢٠٠٩ "أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد ٤٦، العدد ٢.
- ٣- طلال أبو غزالة، ١٦- ١٨ نوفمبر ١٩٩٧ " نحو عولمة مهنة المحاسبة"، العين، جامعة الإمارات العربية المتحدة، كلية التجارة والاقتصاد.
- ٤- د/عباس مهدي الشيرازي، ١٩٩١، "نظرية المحاسبة"، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت.
- ٥- د/لطيف زيود وآخرون، ٢٠٠٧ " إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مؤسسات القطاع العام المندمجة- دراسة ميدانية على المؤسسة العامة للتجارة الخارجية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سوريا، المجلد ٢٩، العدد الأول.
- ٦- د/ محمد شريف توفيق، سبتمبر ١٩٨٧، " رؤية مستقبلية نحو المحاور الرئيسية لتطوير بناء المعايير المحاسبية على المستوى الكلي " مجلة الإدارة العامة ، الرياض ، معهد الدارة العامة ، العدد ٥٥.
- ٧- .. ، فبراير ١٩٨٩ " قياس متطلبات العرض والإفصاح العام وتقييم مدى توافرها في التقارير المالية للشركات المساهمة وفي معيار العرض والإفصاح العام بالمملكة العربية السعودية "، مجلس الإدارة العامة ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، العدد ٦١.
- ٨- .. ، د/ حمدي محمود قادوس ، أكتوبر ١٩٩١ " دراسة اختباريه لإستخدام المدخل الايجابي في بناء المعايير المحاسبية في المملكة العربية السعودية " ، مجلة الإدارة العامة ، الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد ٧٢.
- ٩- .. ، د/ محمود حسن عبد الفتاح، سبتمبر ٢٠٠٤، " نحو آلية ملائمة لبناء معايير المحاسبة العربية والإلتزام بها (حالة جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ومجلس التعاون الخليجي) : دراسة دولية اختباريه مقارنة " ، المؤتمر الرابع لتوفيق بيانات منظمات الأعمال إدارة التكامل العربي في مواجهة تحديات العولمة ، كلية التجارة جامعة الإسكندرية ، المجلد الأول.
- ١٠- .. ، ٢٠٠٨، " استكمال بناء المعايير الوطنية والعربية للمحاسبة في ضوء المعايير الإسلامية : دراسة مقارنة لدول السعودية ومصر وماليزيا ومجلس التعاون لدول الخليج العربية " .
متاح على موقع المؤلف:- [http:// www. mstafik . bizhosting . Com.](http://www.mstafik.bizhosting.Com)
- ١١- د/ متولي السيد قايد، مارس ٢٠٠٠، " نحو إطار فكري للتوافق المحاسبي الدولي - دراسة تحليلية انتقادية لدور لجنة معايير المحاسبة الدولية " ، مجلة الدراسات المالية والتجارية ، كلية التجارة - جامعة بني سويف - جامعة القاهرة ، العدد الأول.
- ١٢- د/ مدانى بن بلغيث، ٢٠٠٦ ، " التوافق المحاسبي الدولي - المفهوم ، المبررات والأهداف مجلة الباحث العدد ٤.

١٣- نبيل المبارك، سعود بن سليمان العبيد، ٢٠٠٣، " الإفصاح والشفافية والإدارة الفاعلة في القطاع المصرفي السعودي"، ورقة عمل مقدمة للندوة العاشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة، مركز الملك خالد الحضاري بمدينة بريده، ١٤-١٥ أكتوبر.

١٤- د/ وابل بن على الوابل، مايو ١٩٩٠، " معايير المحاسبة السعودية - دراسة ميدانية لترتيب أولوية إصدار المعايير"، مجلة الإدارة العامة، الرياض، معهد الإدارة العامة، العدد ٦٦.

١٥- مؤسسة النقد العربي السعودي، ٢٠١٠، "معايير المحاسبة للبنوك التجارية"، الإدارة العامة لمراقبة البنوك، إدارة التفتيش والرقابة على البنوك.

١٦- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ٢٠١٠، معايير المحاسبة والمراجعة والضبط للمؤسسات المالية الإسلامية.

١٧- هيئة المحاسبة والمراجعة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مارس ٢٠٠٥، "صناعة معايير المحاسبة الدولية، التطور ودور المجالس والهيئات الوطنية والدولية"، مركز الدراسات والمعلومات.

www.gccaa.org

١٨- الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، ٢٠١٣.. www.socpa.org

المراجع الأجنبية:

- 1- Alexander Defelice & Matthew G. Lamoreaux, 2010, "The SEC's IFRS Work Plan-Stakeholders React to Timeline That Would not Require IFRS until 2015 or Later", Journal of Accountancy, April .
- 2- Alfredson, K., and Others, 2005, "Applying International Accounting Standards", John Wiley & Sons Australia, Ltd, Milton, Queensland.
- 3- Ana-Maria Mărculescu, & Octavian Florin Dondera, 2012, "From Accounting Convergence to Accounting Harmonization under the Auspices of Economic Globalization", Studia Universitatis Vasile Goldiș" Arad, Economics Series Vol. 22 Issue 1.
- 4- Appah Ebimobwei, 2012, "Convergence of Accounting Standards: The Continuing Debate", Asian Journal of Business Management Vol.4, No. 2.
- 5- Arndt, P.J. & Sikka P. , 2001, "Globalization and the State Profession Relationship : The Case the Bank of Credit and Commerce International " , Accounting organization and Society , Vol. 26.
- 6- Ball, R., 2006, "IFRS: Pros and Cons for Investors." Working paper, June 4. Online: www.icaew.co.uk/cbp/index.cfm
- 7- Ball R., Robin & J. Wu, 2003, "Incentives Versus Standards : Properties of Accounting Income in four East Asian Countries, and Implications for Acceptance of IAS, " Journal of Accounting and Economics.
- 8- Boka Moussa, 2010, "On the International Convergence of Accounting Standards", International Journal of Business and Management, Vol. 5, No. 4, April.
- 9- Bradshaw, M., Bushee & G. Miller, 2004, "Accounting Choice, Home Bias, and US Investment in Non-US Firms" Journal of Accounting Research Vol. 42 No. 5, December.
- 10- Choi, Frederick, D.S., 2000, "The Bate over International Financial Reporting " , Journal of Corporate Accounting and Finance, September-October.
- 11- David Tyrral and others, 2007, "The relevance of International Financial Reporting Standards to a developing country: Evidence from Kazakhstan", The International Journal of Accounting, Volume 42, Issue 1.
- 12- David Tweedie & Thomas R. Seidenstein, 2005, "Setting a Global Standard: The Case for Accounting Convergence", Northwestern Journal of International Law & Business.
- 13- Devon Erickson and others, 2009, "One World- One Accounting, Business Horizons", Vol.52.
- 14- Ding yuan and others, 2007, "Differences Between Domestic Accounting Standards and IAS: Measurement, Determinants and Implications " , Journal of Accounting and public policy , vol. 26, January – February.
- 15- Engardio P. & Belton C., 2000, "Global Capitalism " , Business Week, November 6.
- 16- Evans L., 2004, "Language, Translation and the Problem of International Accounting Communication " , Accounting, Auditing & Accountability Journal, vol. 17, No. 2.
- 17- Fantes A., Rodrigues & Craig R., 2005, "Measuring Convergence of National Accounting Standards with International Financial Reporting Standards " , Accounting Forum, No, 29.
- 18- Financial Accounting Standards Board, FASB, Jan. 2003. "Proposal, Principles-Based Approach to US Standard Setting".

- 19-Greuning Van Hennie, "International Financial Reporting Standards, A Practical Guide, 2006, " Fourth Edition", The World Bank, Washington.
- 20- Herman Don and W. Thomas, 1995, "Harmonization of Accounting Measurement Practice in the European Committee", Accounting and Business Research, Vol.3, No 1.
- 21-Hollis Ashbaugh & Morton Pincus," Domestic Accounting Standards, International Accounting Standards, and the Predictability of Earning, 2001, " Journal of Accounting Research Vol. 39, No. 3.
- 22- Holthausen, R., 2003, "Testing the Relative Power of Accounting Standards versus Incentives and other Institutional Features to Influence the Outcome of Financial Reporting in an International Setting" Journal of Accounting and Economics.
- 23-Hope Kristion & Kong Tony "Empirical Evidence on Jurisdictions that Adopt IFRS, 2006, " Journal of International Accounting Research vol.5, Issue 2.
- 24- International Financial Reporting Standards, IFRS, 2008, "First-Time Adoption of International Financial Reporting Standards", Landon, United Kingdom.
- 25-, (IFRS) , 2008, International Accounting Standards Committee Foundation, IASCF, London, United Kingdom.
- 26-Joshi,Wayne G.Bremser & Jasim Al-Ajmi,2008, "Perceptions of Accounting Professionals in The Adoption and Implementation of a Single Set of Global Accounting Standards: Evidence from Bahrain," , International Accounting, vol. 24.
- 27-Kamala R. Raghavan, 2009, " Global Accounting Convergence and U.S. Financial Institutions", Bank Accounting & Finance, February–March.
- 28-Luzi Hail and Others, 2009," Global Accounting Convergence and the Potential Adoption of IFRS by the United States: An Analysis of Economic and Policy Factors", February. <http://ssrn.com/abstract>
- 29-Mark T.B & Gregory S.M., 2007, "Will harmonize Accounting Standards Really Harmonize Accounting? Evidence from Non –U.S. firms Adopting U.S. GAAP ", Harvard Business School, August.
- 30-Marta Silva, and others, 2008, "The Preparedness of Companies to Adopt International Financial Reporting Standards: Portuguese Evidence", Accounting Forum, vol. 32.
- 31-Nikhil C. Shil and Others, 2009, "Harmonization of Accounting Standards through Internationalization ", International, Business Research, Vol. 2, No.2, April.
- 32-Obeua S.P., 2005, "Accounting harmonization – Case and Debate ", Journal of Business – Case Studies, Vol. 1, No .3, Sumer.
- 33-Paul Pacter, 2005, " What Exactly is Convergence", International Journal of Accounting, Auditing and performance evaluation", Vol. 2, No.1-2.
- 34-Peter Jeffrey, 2002," International Harmonization of Accounting Standards and the Question of off-Balance Sheet Treatment", Duke Journal of Comparative & International Law Vol. 12.
- 35-Rivera J.M, 1989, " The Internationalization of Accounting Standards : Past Problems and Current Perspectives ", International Journal of Accounting Vol. 24, No. 4.
- 36- Sattle P. , 2003, " Financial Flows to Developing Countries : Recent Trends and Near-Term Prospects", [http :// Siteresources . world Bank . org](http://Siteresources.worldBank.org).

- 37- Sawsan Halbouni, 2006," The Degree of Harmonization of Accounting Practices within Saudi Arabia", Journal of Economic & Administrative Sciences, Vol. 22, No. 2, December.
- 38-Shyam Sunder, 2002, "Regulatory Competition among Accounting Standards Within and Across International Boundaries ", Journal of Accounting and public policy Vol. 21, Issue 3, autumn.
- 39-Songlan Peng and others, 2008,"Does Convergence of Accounting Standards Lead to the Convergence of Accounting Practices?:A Study from China", The International Journal of Accounting, Vol. 43,Issue 4, December.
- 40-South Indian Bank, 2009, "Convergence of Accounting Standards, March.
- 41-Su Yue Chang, 2006, "An analysis of Globalization of Accounting Standards-Based on Game Theory ", Journal of Modern Accounting and Auditing, Vol. 2, No. 10, October.
- 42-Theresa Dunne and Others, 2008, "The Implementation of IFRS in the UK, Italy and Ireland-Executive Summary", the Institute of Chartered Accountants of Scotland".
- 43-Thomas Jeanjean & Herve Stolowy, 2008, "Do Accounting Standards Matter? An exploratory Analysis of Earnings Management Before and after IFRS Adoption", Journal of Accounting and Public Policy, vol. 27.
- 44-Tisdell C., 2001, "Transitional Economies and Economic Globalization of Social Economics, vol. 28, No 5.
- 45-Van Der TAS, Leo, 1998, "Measuring Humanization of Financial Reporting Practice", Accounting and Business Research, Vol. 18, No. 70.
- 46-Watts R., 2003, "Conservatism in Accounting, Part I: Explanations and Implications." Accounting Horizons.
- 47-..... 2003, "Conservatism in Accounting, Part II: Evidence and Research Opportunities," Accounting Horizons.
- 48-Wen Qu, Michelle Fong& Judy Oliver, 2012, "Does IFRS Convergence Improve Quality of Accounting Information? - Evidence From the Chinese Stock Market", Corporate Ownership & Control , Volume 9, Issue 4.
- 49-Yuksel koc and Others, 2008, "International Financial Reporting Standard and the Development of Financial Reporting Standards in turkey", Research in Accounting Regulation, vol. 20.